

الملكة في العقد واستحوذت عليها المستأجرة فان كانت مقبلة في المبيع في الميزان
 وان كانت في القدره كما لفتن فيها ولو قال الاستاجر تكلفتك وكسوتك فسدت
 ولو استاجر بالخطير او الشيعر ووصف وضبط ضبط السلم صحح والذابط على
 ولو استاجر الدار بغيرها او الدابة بغيرها او الارض بغيرها او مؤنتها او اجورها
 بدراهم معلومة علوان بغيرها ولا يجب ما انفق من الدراهم او اجورها بدراهم
 معلومة علوان بغيرها او بعضها الى العارة لم يجز سواء شرط اعداها او كلاهما فاذا
 صرفنا الى العارة يرجع بها ان انفق قدر الاجرة او دونها وان انفق زيادة فلا يرجع
 بها وان انفق قدرها فنقص منه شيء فليس وحسب الباقي ولو عقدت ثم اذن في الفرق
 وصره بغيرها او بغيرها في قدرها فانفق ولا يتبته فالاشبه ان القول قول المفقو
 ان اذ يجهل واذا اعلنت الاجرة فلفت وقد تغير العقد فالاعتبار بنقد يوم العقد
 كما في المبالغة ولو كره في الموضع لم يعد للبطل العقد وان وردت على المدة فلا يجوز
 تأجيل الاجرة ولا الاستبدال والاراء غنا ولا المولى الزبا وعليها يد يجب
 التسليم في المجلس كسر والالتزام سواء عقد بغيرها او بالاجرة او التسليم فان التسليم
 في المنافع صحيح ونعم المشاهدة عن غير قدرها كليا او جزئيا في نوع الاجارة
 ويجوز ان يكون الاجرة منفعة انفق المنفعة دار عن نفقة دار اخرى او اخلف
 كنفقة دار عن نفقة دار اخرى او اخلف وللاجر في المنافع فلو اجر دار
 بغيره دارين او حليا من الذهب بالذهب او من الفضة بالفضة جاز ولا
 يشترط في المجلس ويشترط ان لا يكون الاجرة شيئا يخلع به الاجر فلو استاجر
 السلاح لسلخ النساء بجلدها او البطان او الخمال بالتحال او بغيره
 من الدية او الرضوخ بغيره من الرضوخ الرضوخ بعد المقطام او باطراف الثمار

جزء منها بعد القطر او الدائس بالتمين او ببعضه بعد الداياسم
 او المنقو القصيل بعد التقيية او الشجاج ببعض الثوب بعد البيع طلبت
 وللعامل اجرة عمله ولو استاجر المروض بجزء من الرقيق في الجار او حاطف
 الثمار بجزء منها على رؤس التجار وكان المولى في صحت ولو قال المستاجر نك
 بربع هذه الخنطة او بصاع منها لطنن الباقي او استاجر شركة في الخنطة
 لطنننا او في الدابة ليعتمدها بدارهم جاز ولو استاجر للمنة بجلدها
 نطت والمجلد للمالك وللعامل اجرة مثل **الركن الرابع** المنفعة ولما
 شروط **المؤهل** ان يكون مقبولة فلا يصح استيجار نفاه للشم ولا
 استيجار المدرام والدنانير والاطعمة للتزبيد ولا استيجار الا استيجار
 لتجفيف الثياب عليها وللا ربط الدواب بها وللوقوف والجلوس
 في ظلها ولا استيجار الكتب المعلم للصيد او الحراسة ولا استيجار البياع على
 كلمة البيع او كلفة بروج بها التسعة ولا تعب فيها وان لقب بكثرة او
 الكلام فللا اجرة مثل ما ماتوا طاء وعليه قال القاضي حسين في القفا ومج
 ولو استاجر لتعليم الفاتحة فان احتاج الى يوم او نصفه صح وان كان
 يحفظه او مرتين فلا يصح استيجار المسك والرياحين والنقاج الكثير
 للشم والطاويس والبيضا والغديب للاستيناس واللون والصوت
 والفيل للحم او للكراب والمكبال والميزان للكتيب والعدن والبانج والبيكة
 للاصطياد والمرة للذبح للصار والشمس للشمي امام الغن قال البغوي
 والعمل اليسير وان كان فيه نوع حلافة لا اجرة له وقال القائل للاجرة
الشافعي ان لا يتضمرا شيئا معين يمكن ايراد البيع عليها الا تبعا فلا يصح